



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

موجز سياسات: العدد (23)
أكتوبر 2021

إعداد:

د. هبة عبد المنعم - صبري الفران
كريم زايدي

"واقع وآفاق القطاع المالي غير المصرفي في الدول العربية: قطاع التأمين"

- يلعب قطاع التأمين دوراً هاماً في تحقيق أهداف النمو الاقتصادي والتنمية بما يوفره من حماية لممتلكات الأفراد والمؤسسات والمحافظة على الثروات الوطنية.
- نمو ملحوظ لإجمالي أصول قطاع التأمين عالمياً لتصل إلى نحو 35.4 تريليون دولار تشكل نحو 17.6 في المائة من إجمالي أصول القطاع المالي غير المصرفي وفق أحدث التقديرات الدولية بما يعكس تنامي أنشطة القطاع في الأسواق الناشئة واتساع عمليات التحوط ضد المخاطر من قبل صناديق الاستثمار.
- توقع نمو الطلب العالمي على التأمين بنحو 3.9 في المائة في عام 2022 وفق التقديرات الدولية بوتيرة للتعافي الأقوى والأسرع على مدار العشرين عاماً الماضية في ظل زيادة الطلب على خدمات التأمين في أعقاب جائحة كوفيد-19.
- تواضع مستويات عمق التأمين في الدول العربية إلى ما لا يزيد عن 1.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وتباينه ما بين الدول العربية ليسجل أعلى مستوى له في لبنان والمغرب بنسبة تصل إلى 3.1 و 3.9 في المائة على التوالي.
- كان لجائحة كوفيد-19 تأثيرات متباينة على قطاع التأمين في الدول العربية حيث أدت إلى زيادة مستويات الطلب على خدمات التأمين على الحياة، والتأمين الطبي، وخدمات التأمين للتحوط ضد مخاطر إرباك سلاسل الإمداد والهجمات السيبرانية.
- ارتفاع قيمة الأقساط التأمينية في عام 2020 لتسجل أعلى مستوى لها في كل من السعودية وقطر ومصر في عام 2020 بما يتراوح بين 6 و 18 مليار دولار، فيما تنخفض في باقي الدول العربية إلى ما دون مستوى 6 مليار دولار.
- ضعف الوعي التأميني، وانخفاض هامش الملاءة، والمنافسة السريعة، وتبعثر المحافظ التأمينية وتركزها في نشاط التأمين على المركبات، أهم التحديات التي تواجه قطاع التأمين العربي.
- أهمية تركيز السلطات الإشرافية المسؤولة عن الرقابة على قطاع التأمين في الدول العربية على تبني شركات القطاع للمعايير الدولية وتنويع الخدمات التأمينية لتعزيز الشمول المالي والاستفادة من الفرص التي يتيحها التحول الرقمي.

مقدمة:

الخدمات المالية المتنوعة لشرائح مختلفة من المتعاملين. بحسب أحدث بيانات صادرة عن مجلس الاستقرار المالي، نمت أصول القطاع المالي العالمي بنسبة 6.6 في المائة في عام 2019 لتصل إلى 404 تريليون دولار، مع نمو أصول القطاع المالي غير المصرفي بنسبة تفوق مثيلتها المسجلة من قبل القطاع المالي المصرفي في 25 دولة على مستوى العالم ليبلغ إجمالي أصول القطاع المالي غير المصرفي 202 تريليون دولار بنسبة زيادة تقدر بنحو 9 في المائة في عام 2019 مقابل زيادة أصول القطاع المصرفي بنسبة 5 في المائة في نفس العام⁽¹⁾.

حظي القطاع المالي غير المصرفي باهتمام ملحوظ من قبل السلطات الإشرافية والمؤسسات الدولية في أعقاب الأزمة المالية العالمية التي لفتت الانتباه إلى أهمية تفعيل دور المؤسسات المالية غير المصرفية في وصول التمويل إلى كافة فئات وشرائح المجتمع من جهة، وضرورة التحوط ضد أية مخاطر محتملة تتعلق بعمليات القطاع من جهة أخرى بهدف تعزيز الاستقرار المالي العالمي. يشمل القطاع المالي غير المصرفي العديد من القطاعات بما يتضمن أسواق الأوراق المالية، والتأمين، والتمويل متناهي الصغر، والتأجير التمويلي، وصناديق الضمان والمعاشات والاستثمار، وغيرها من القطاعات المالية الأخرى التي تلعب دوراً في تقديم عدد من

¹ FSB, (2020). "Global Monitoring Report on Non-Bank Financial Intermediation", Dec.

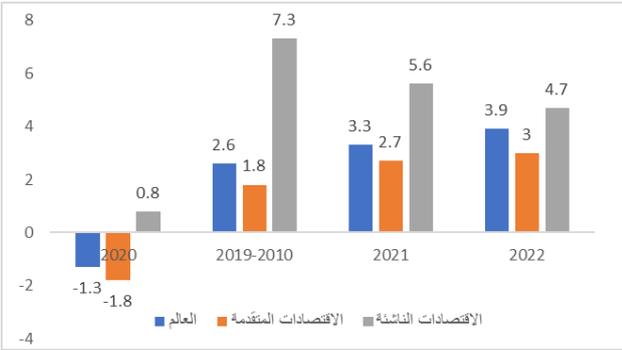
قطاع التأمين العالمي في أعقاب جائحة كوفيد-19

شهد قطاع التأمين العالمي تحولات ملموسة في عام 2020 في أعقاب جائحة كوفيد-19 التي زادت من مستويات الطلب على خدمات التأمين لتعزيز مستويات تحوط الأفراد والمؤسسات ضد المخاطر المحتملة خاصة منها ما يتعلق بالتأمين على الحياة، والتأمين الصحي، أو تأمين العمليات في ظل المخاطر التي تعرضت لها سلاسل الإمداد العالمية، ومخاطر الهجمات السيبرانية في ظل انتشار بيانات الأعمال الإلكترونية. بناءً عليه، ارتفعت القيمة الإجمالية للأقساط التأمينية على مستوى العالم بنسب تراوحت بين 1.7 و1.9 في المائة⁽⁴⁾.

بالتالي، فقد كان أداء القطاع أفضل من أداء باقي القطاعات الاقتصادية والمالية الأخرى. بحلول نهاية عام 2020، انخفضت القيمة الحقيقية لأقساط التأمين على مستوى العالم بنحو 1.3 في المائة وهو ما يمثل فقط حوالي ثلث معدل الانخفاض المسجل في الناتج الإجمالي العالمي. جاء هذا الانخفاض المحدود كنتيجة لنمو الأقساط التأمينية في الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة بنحو 0.8 في المائة لاسيما في الصين التي سجلت الأقساط التأمينية بها نمواً بنسبة 3.6 في المائة في عام 2020، فيما سجلت الأقساط التأمينية انخفاضاً بنحو 1.8 في المائة في الاقتصادات المتقدمة كنتيجة للانكماش الأكبر المسجل للناتج المحلي الإجمالي.

شكل رقم (1)

معدل تغير القيمة الحقيقية لأقساط التأمين (2020)



Source: Swiss Re Institute (SIGMA). (2021). "World insurance: the recovery gains pace", No 3 /2021.

الوساطة المالية، شركات الاستثمار، التأجير التمويلي، التمويل متناهي الصغر، منصات التمويل الجماعي، صناديق الضمان، شركات الصرافة).

³ FSB, (2020). Ibid.

⁴ Swiss Re Institute (SIGMA), (2021). "World insurance: the recovery gains pace", No 3 /2021.

في أعقاب جائحة كورونا، تركز الاهتمام العالمي على دراسة مدى تأثير القطاع بالأزمة الاقتصادية العالمية التي خلفتها الجائحة، حيث تضمن برنامج قمة مجموعة العشرين برئاسة المملكة العربية السعودية في عام 2020 تكليف مجلس الاستقرار المالي العالمي بدراسة انعكاسات الجائحة على القطاع المالي غير المصرفي والمخاطر ذات الصلة بأنشطة هذه المؤسسات وترابطها مع نشاط المؤسسات المصرفية، بما يساعد السلطات الإشرافية على تبني التدابير اللازمة لاحتواء المخاطر النظامية الناشئة عن قطاع المؤسسات المالية غير المصرفية. يولي صندوق النقد العربي أهمية كبيرة لتطوير القطاع المالي غير المصرفي في الدول العربية في ضوء الدور الذي يلعبه القطاع في زيادة مستويات الشمول المالي وتوفير الخدمات المالية المتنوعة لشرائح واسعة من السكان في الدول العربية بما يحقق أهداف النمو الشامل والمستدام. في ضوء ما سبق، يهتم هذا العدد من موجز سياسات، الذي يأتي في إطار سلسلة من الأعداد التي تتطرق إلى القطاع المالي غير المصرفي في الدول العربي إلى واقع وآفاق قطاع التأمين العربي².

يلعب قطاع التأمين دوراً مهماً في تحقيق أهداف النمو الاقتصادي والتنمية بما يوفره من حماية لممتلكات الأفراد والمؤسسات والمحافظة على الثروة الوطنية، علاوة على تخصيص الموارد بشكل كفء، وإدارة المخاطر، وتعبئة المدخرات طويلة المدى. كما يساعد قطاع التأمين على تعزيز كفاءة النظام المالي من خلال تخفيض تكاليف العمليات، وخلق السيولة، وتيسير عمليات الاستثمار.

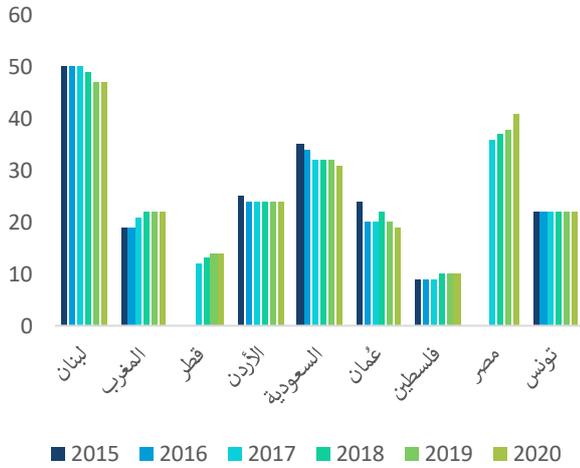
عالمياً، بلغ إجمالي حجم أصول قطاع التأمين نحو 35.4 تريليون دولار في عام 2019 تشكل نحو 17.6 في المائة من إجمالي أصول القطاع المالي غير المصرفي بنسبة نمو بلغت نحو 9 في المائة مقارنة بعام 2018 بما يمثل أعلى نسبة نمو للقطاع منذ عام 2002 بما يعكس نمو عمليات التأمين في الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة، وكذلك اتساع أنشطة التحوط ضد المخاطر لصناديق الاستثمار على مستوى العالم. تسيطر الولايات المتحدة الأمريكية على نحو 31.5 في المائة من إجمالي سوق التأمين العالمي، فيما يبلغ نصيب منطقة اليورو نحو 27.2 في المائة، واليابان نحو 3.4 في المائة، وتسيطر الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة على 11.2 في المائة⁽⁸⁾.

² تستند هذه السلسلة من موجز سياسات إلى نتائج استبيان أجره صندوق النقد العربي حول واقع وآفاق القطاع المالي غير المصرفي، وتم استيفائه من قبل 17 جهة إشرافية مسؤولة عن التنظيم والرقابة على هذا القطاع بما يشمل تسعة قطاعات فرعية (التأمين، سوق الأوراق المالية، شركات

شهد إجمالي موجودات القطاع في الدول السابق الإشارة إليها ارتفاعاً بنسبة 5 في المائة في عام 2020 ليصل إلى نحو 58.8 مليار دولار مقابل 55.9 مليار دولار في عام 2019 بما يعكس الزيادة في الأنشطة التأمينية في عدد من الدول العربية في أعقاب جائحة كوفيد-19. ترتفع قيمة الأقساط التأمينية لتسجل أعلى مستوى لها في كل من السعودية وقطر ومصر في عام 2020 بما يتراوح بين 6 و18 مليار دولار، فيما انخفضت في باقي الدول العربية الأخرى إلى ما دون مستوى 6 مليار دولار.

على مستوى مؤشر عمق قطاع التأمين (مُقاساً بنسبة إجمالي الأقساط المكتتبه إلى الناتج المحلي الإجمالي) والذي يعد من أهم المؤشرات الدالة على مدى تطور وانتشار الخدمات التأمينية، فقد سجل أعلى مستوياته في كل من المغرب (3.9 في المائة) ولبنان (3.1 في المائة)، في حين ينخفض في باقي الدول العربية إلى ما دون 2.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بما يشير إلى أهمية تركيز الدول العربية على تنمية صناعة التأمين وزيادة دورها في دعم الأنشطة الاقتصادية.

شكل رقم (2)
عدد شركات التأمين العاملة في مجموعة من الدول العربية (2015-2020)



المصدر: صندوق النقد العربي، (2021). "استبيان الرقابة على القطاع المالي غير المصرفي".

في ضوء ما سبق، من المتوقع نمو الطلب العالمي على التأمين بما يفوق 3.3 في المائة في عام 2021، و 3.9 في المائة في عام 2022، بوتيرة للتعافي تعتبر الأقوى والأسرع على مدار العشرين عاماً الماضية نتيجة الزيادة الكبيرة المتوقعة في الأقساط التأمينية في الخطوط التجارية للتأمين، بما سيزيد الأقساط التأمينية بنحو 10 في المائة مقارنة بمستوياتها المسجلة قبل جائحة كوفيد-19⁵.

قطاع التأمين في الدول العربية

على مستوى الدول العربية شهد قطاع التأمين نمواً خلال السنوات الأخيرة بالتزامن مع التطورات التي تشهدها اقتصادات المنطقة العربية التي تعزز الحاجة لخدمات التأمين، حيث بلغ إجمالي أقساط التأمين القائمة في نهاية عام 2020 ما يقارب 39.5 مليار دولار أميركي لجميع أنواع التأمين التقليدية، والمتوافقة مع الشريعة مقابل 38.9 مليار دولار أميركي في نهاية عام 2019.

على الرغم من النمو المسجل في الرصيد القائم لأقساط التأمين، إلا أنه لا يزال بحاجة إلى التوسع، بما يعكس الفرص المتاحة لنمو القطاع، حيث لا تتجاوز هذه الأقساط نحو 1.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة، وهي نسبة تقل عن النسب المماثلة للمجموعات الإقليمية الأخرى.

كذلك، تمثل الحصة السوقية لقطاع التأمين في الدول العربية ما نسبته 0.75 في المائة من السوق العالمية للتأمين، وهي حصة متواضعة إذا ما قورنت بالحصة السوقية للمناطق الأخرى، الأمر الذي يعكس أهمية قيام السلطات الإشرافية في الدول العربية بمواصلة جهودها الساعية إلى تطوير هذا القطاع⁶.

على مستوى الدول العربية فرادى، ومن واقع استبيان أجراه صندوق النقد العربي لرصد واقع وآفاق القطاع المالي غير المصرفي، تم استيفاءه من قبل تسع دول عربية بما يشمل كل من: الأردن وتونس والسعودية وعمان وفلسطين وقطر ولبنان ومصر والمغرب⁷، يتضح ارتفاع عدد شركات التأمين في هذه الدول إلى نحو 230 شركة بما يتراوح بين 10 شركات في فلسطين و47 شركة في لبنان في عام 2020.

⁷ صندوق النقد العربي، (2021). "استبيان الرقابة على القطاع المالي غير المصرفي: الواقع والآفاق".

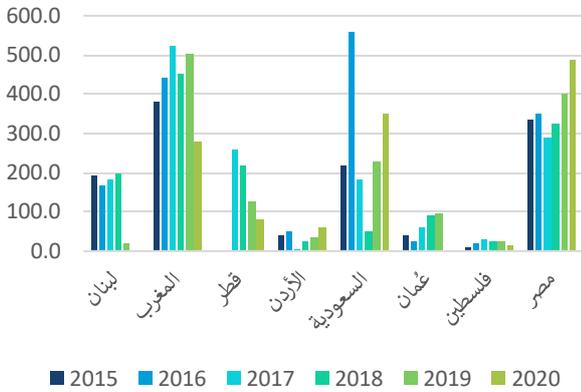
⁵ Swiss Re Institute (SIGMA), (2021). Ibid.

⁶ معالي الدكتور عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي، (2021). "الكلمة الافتتاحية للاجتماع عالي المستوى حول حوكمة شركات التأمين ومكافحة الجرائم المالية"، صندوق النقد العربي، يوليو.

بشكل عام وعلى مستوى الفترة (2018-2020) شهدت مؤشرات ربحية قطاع التأمين ممثلة في مستويات صافي الأرباح، ومؤشري معدل العائد على أصول قطاع التأمين، ومعدل العائد على حقوق الملكية اتجاهات تصاعدياً في كل من الأردن، والسعودية وعمان ومصر. من بين هذه الدول، سجلت مصر أعلى معدلي عائد على الأصول، وحقوق الملكية، بلغا 6.1 في المائة و23.5 في المائة على التوالي. في المقابل، سجلت مؤشرات ربحية قطاع التأمين تراجعاً في كل من فلسطين، والمغرب وقطر ولبنان.

شكل رقم (6)

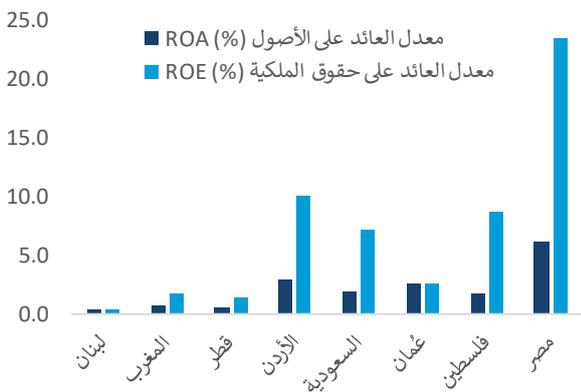
إجمالي صافي أرباح قطاع التأمين قبل الضريبة (مليون دولار) في مجموعة من الدول العربية (2015-2020)



المصدر: صندوق النقد العربي، (2021). "استبيان الرقابة على القطاع المالي غير المصرفي".

شكل رقم (7)

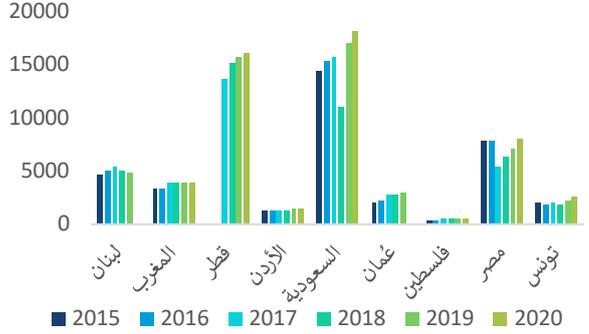
مؤشرات ربحية قطاع التأمين في مجموعة من الدول العربية (%) (2020)



بيان لبنان والمغرب وعمان لعام 2019 وباقي الدول بيان عام 2020 المصدر: صندوق النقد العربي، (2021). "استبيان الرقابة على القطاع المالي غير المصرفي".

شكل رقم (3)

إجمالي موجودات شركات التأمين العاملة في مجموعة من الدول العربية (مليون دولار) (2015-2020)



المصدر: صندوق النقد العربي، (2021). "استبيان الرقابة على القطاع المالي غير المصرفي".

شكل رقم (4)

إجمالي الأقساط المكتتبة لشركات التأمين في بعض الدول العربية (مليون دولار) (2015-2020)



المصدر: صندوق النقد العربي، (2021). "استبيان الرقابة على القطاع المالي غير المصرفي".

شكل رقم (5)

إجمالي الأقساط المكتتبة لشركات التأمين إلى الناتج المحلي الإجمالي (عمق قطاع التأمين %)



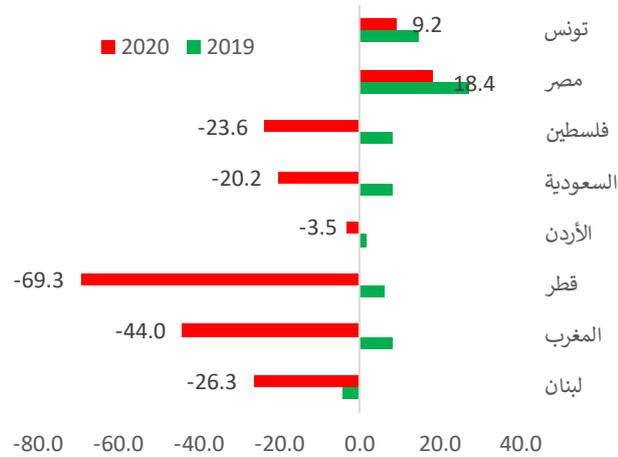
المصدر: صندوق النقد العربي، (2021). "استبيان الرقابة على القطاع المالي غير المصرفي".

انعكاسات جائحة كوفيد-19 المُستجد على قطاع التأمين في الدول العربية

الاستثناء الوحيد في هذا السياق، حيث ارتفعت إجمالي تعويضات التأمين المدفوعة بها في عام 2020 بنسبة 7 في المائة. كمحصلة، انخفض صافي أرباح قطاع التأمين في عام 2020 في كل من فلسطين وقطر والمغرب بنسب تراوحت بين 27 و45 في المائة، فيما ارتفع في الأردن ومصر والسعودية بنسب تراوحت بين 22 و72 في المائة، وسجلت أعلى مستويات لربحية القطاع في مصر بإجمالي 488 مليون دولار.

شكل رقم (8)

معدل تغير إجمالي أقساط التأمين المكتتبه في مجموعة من الدول العربية (2019-2020) (%)



المصدر: صندوق النقد العربي، (2021). "استبيان الرقابة على القطاع المالي غير المصرفي".

اهتمت السلطات الرقابية المسؤولة عن قطاع التأمين خلال عام 2020 بتبني عدد من المبادرات التي تستهدف تفعيل خطط استمرارية الأعمال لدى الشركات، مما حافظ على مستوى الخدمات المقدمة من قبل شركات التأمين. كوسيلة للمحافظة على مراكز مالية متينة لشركات التأمين، عملت بعض الدول العربية على إصدار تعليمات بشأن آلية احتساب المخصصات الفنية لدى شركات التأمين، للأخذ بالاعتبار المطالبات التي سيتم تكبدها مستقبلاً بسبب الجائحة.

للتخفيف على حملة الوثائق، تم العمل من قبل شركات التأمين لمنح شهرين إضافيين بشكل مجاني لحاملي وثائق تأمين المركبات للأفراد لتعويض المستفيدين عن فترة منع التجول بسبب الجائحة. كما تم العمل على إصدار تعليمات عن أهمية القيام باختبارات تحمل (Stress Testing) بناءً على عدة فرضيات للتأكد من مستوى الملاءة المالية ومعدلات السيولة لدى شركات التأمين للحفاظ على حقوق حملة الوثائق. وتم إجراء هذه الاختبارات باستخدام فرضيات تتعلق بعوامل المخاطر المرتبطة بالنشاط التأميني الناتجة عن الجائحة، مثل

بشكل عام، أدت جائحة كوفيد-19 إلى تأثيرات متباينة على نشاط قطاع التأمين في الدول العربية. فمن جهة نتج عن الجائحة تراجع الأقساط التأمينية نتيجة انكماش القطاعات التي تشكل محركاً أساسياً لنمو الاقتصادات العربية على غرار الصناعة والتجارة والسياحة والنقل، كما تأثرت نتائج أعمال شركات التأمين نتيجة ارتفاع التعويضات المدفوعة في التأمين على الحياة والصحة. ولكن في المقابل، زادت الجائحة والتأثيرات الناجمة عنها من مستويات الطلب على بعض خدمات التأمين لاسيما التأمين على الحياة، والتأمين الطبي، وتأمين العمليات التجارية وأنشطة الأعمال ضد بعض المخاطر التي زادت أهميتها في أعقاب انتشار الجائحة.

كما يُلاحظ في هذا الصدد، تفاوت تأثير الجائحة على قطاع التأمين من دولة عربية إلى أخرى، حيث كان التأثير محدوداً في بعض الدول العربية نتيجة حزم التحفيز المالي التي تم تبنيها للتخفيف من أثر الجائحة، والاتجاه إلى زيادة مستويات التأمين الطبي، علاوة على تمتع شركات التأمين في تلك الدول بملاءة مالية كافية مكنتها من تعزيز قدرتها في الوفاء بالتزاماتها تجاه حملة الوثائق التأمينية والمستفيدين في ظل الظروف الحالية.

في المقابل، تأثر قطاع التأمين في عدد من الدول العربية الأخرى نتيجة ارتفاع التعويضات المدفوعة في التأمين على الحياة والتأمين الطبي، وصعوبة تحصيل أقساط التأمين من قبل العملاء، علاوة على صعوبة عمليات إعادة التأمين بالأخص التأمين الطبي، وإحجام بعض حاملي الوثائق عن تجديدها مما انعكس سلباً على مستوى التدفقات النقدية والسيولة لدى شركات التأمين في بعض الدول العربية، الأمر الذي أدى إلى انخفاض ملاءتها المالية.

بناءً عليه تراجع إجمالي الأقساط المكتتبه في عدد من الدول العربية بما يتراوح بين 3.5 في المائة في الأردن ونحو 69.3 في قطر، فيما سجلت الأقساط المكتتبه ارتفاعاً على الرغم من الجائحة في مصر بنسبة 18.4 في المائة. بما يعكس التأثير النسبي الأقل للجائحة على الاقتصاد المصري مقارنة بباقي دول العالم الأخرى. كما ارتفعت بنسبة 9.2 في المائة في تونس كنتيجة لارتفاع الأقساط المكتتبه خلال عام 2020 من 863 مليون دولار في عام 2019 إلى 942 مليون دولار في عام 2020.

كما انعكست الجائحة كذلك على تعويضات التأمين المدفوعة خلال العام والتي شهدت تراجعاً بنسب تراوحت ما بين 16 في المائة في الأردن، و53 في المائة في المغرب، فيما كانت مصر

زيادة حجم التعويضات وزيادة معدلات إلغاء وتصفية الوثائق، وكذلك انخفاض التعويضات المستردة من معيدي التأمين، وهو ما أظهر تأثير متواضع إلى معتدل لانعكاسات الجائحة على شركات التأمين في بعض الدول العربية.

جدول رقم (1)

النتائج الإجمالية لكل عامل من عوامل المخاطر الناشئة والمرتبطة بجائحة كوفيد-19 في مصر

| نوع المخاطر | مستوى المخاطر |
|----------------------------|------------------|
| ضعف معدلات الملاءة المالية | منخفضة |
| ضعف معدلات السيولة | متواضعة |
| انخفاض الكفاءة التشغيلية | معتدلة |
| تراجع جودة المحفظة | مقبولة |
| تراجع الربحية والفائض | مقبولة إلى حد ما |

المصدر: صندوق النقد العربي، (2021). "استبيان الرقابة على القطاع المالي غير المصرفي".

في حين كانت هناك جوانب إيجابية للجائحة، منها تشجيع شركات التأمين العربية على الاعتماد على التقنيات الحديثة ووسائل التواصل الإلكتروني في عمليات تسويق واكتتاب الشركات، وكذلك في فتح المطالبات ودفع التعويضات، والاستفادة من التقنيات المالية الحديثة للوصول بخدمات التأمين لشرائح أوسع من السكان.

الجهات الرقابية المشرفة على قطاع التأمين في الدول العربية

تقوم الجهات الإشرافية المسؤولة عن قطاع التأمين في الدول العربية ممثلة في البنوك المركزية والجهات المستقلة الأخرى المناط بها دور المشرع والمنظم لقطاع التأمين بإصدار الأنظمة واللوائح لضمان سلامة قطاع التأمين ونموه، إضافة إلى العمل على حماية مصالح المؤمن عليهم، كما تقوم بالترخيص للشركات العاملة في القطاع والموافقة على المنتجات التأمينية الجديدة.

تتلخص أدوار ومسؤوليات الجهات الرقابية والتشريعية المسؤولة عن قطاع التأمين في الدول العربية على النحو التالي:

- إصدار الترخيص للقيام بعمليات التأمين كلها أو أي فئة منها، إيقاف أو سحب الترخيص الممنوح لمزاولة أعمال التأمين وفي حال مخالفة النصوص المحددة للإيقاف أو السحب.
- مراقبة أنشطة شركات التأمين والتدقيق على نتائج تلك الأنشطة بما يشمل شركات ووكلاء التأمين واعتماد خطط وبرامج الرقابة والتفتيش عليها، وإعداد تقارير دورية حول أداء قطاع التأمين والمؤسسات العاملة فيه، وإعداد

الإستراتيجيات الخاصة بالإشراف على قطاع التأمين وتطويرها والإشراف على تنفيذها.

• مراقبة مستويات امتثال شركات التأمين لمبادئ التأمين الأساسية الصادرة عن الجمعية الدولية لمشرفي التأمين.

• العمل على إصدار قوانين جديدة لتنظيم قطاع التأمين والتشريعات الثانوية الرئيسية المصاحبة له، بما يساهم في نمو القطاع واستدامته واستقراره وتعزيز ثقة الجمهور بالخدمات التأمينية.

• المراجعة المستمرة للوائح والتعليمات الصادرة بهدف تعزيز نهج الأعمال التأمينية المستندة إلى المخاطر، وإصدار أية لوائح وقرارات لازمة لتنفيذ أحكام القانون ولائحته التنفيذية

• مراقبة احتفاظ شركات التأمين بحد الملاءة الملائم، ومتابعة الاحتفاظ بالأموال المخصصة لمقابلة التزامات شركات التأمين تجاه حملة وثائق التأمين.

• اتخاذ الإجراءات التي تراها الجهة المشرفة مناسبة لحماية حملة وثائق التأمين الحاليين أو المحتملين في المستقبل من خطر احتمال عجز الشركات عن الوفاء بالتزاماتها أو عجزها في مجال التأمين على الحياة عن تنفيذ الاحتمالات المعقولة لحملة وثائق التأمين الحاليين أو المحتملين في المستقبل.

• إصدار لوائح خاصة باستثمار أصول شركات التأمين، ولوائح تنظيم إيداع الضمانات واستثمارها والتصرف فيها واستبدال خطابات الضمان البنكية أو الأوراق المالية أو سندات بقيمتها النقدية وتحصيل عوائد تلك السندات التي تستثمر فيها الضمانات من وقت لآخر وكذلك حالات سحب وتحويل الضمانات، وتحديد طريقة تقديم طلب الترخيص والسجلات والمستخرجات والصور وتحديد رسوم طلبات الترخيص.

• إصدار ضوابط وشروط الإفصاح للشركات العاملة في مجال التأمين عن جميع الظروف أو المعلومات التي تؤثر على أنشطتها أو مراكزها المالية.

• وضع اللوائح التي تنظم شكل ومحتويات إعلانات التأمين وقد تقضي هذه اللوائح بأحكام مختلفة بالنسبة لإعلانات التأمين للأنواع المختلفة أو من خلال وسائل إعلان مختلفة.

• اعتماد تعيين الخبراء الإكتواريين التابعين لشركات التأمين ومواكبة التطور التقني في العمليات التأمينية، والمشاركة في تنمية الوعي التأميني لدى الجمهور.

الجدول رقم (1)
الجهة الإشرافية المناطة بها الرقابة على قطاع التأمين في
بعض الدول العربية

| الدولة | الجهة الإشرافية المعنية بالرقابة على التأمين |
|----------|--|
| الأردن | البنك المركزي الأردني |
| الإمارات | المصرف المركزي |
| تونس | الهيئة العامة للتأمين |
| السعودية | البنك المركزي السعودي |
| عُمان | الهيئة العامة لسوق المال |
| فلسطين | هيئة سوق رأس المال الفلسطينية |
| قطر | مصرف قطر المركزي |
| الكويت | وحدة تنظيم التأمين |
| لبنان | لجنة مراقبة هيئات الضمان - وزارة الاقتصاد والتجارة |
| مصر | الهيئة العامة للرقابة المالية |
| المغرب | هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي |

المصدر: صندوق النقد العربي، (2021). "استبيان الرقابة على القطاع المالي غير المصرفي".

تأخذ السلطات الإشرافية المعنية، بعين الاعتبار، مخرجات الرقابة الميدانية والمكتبية على قطاع التأمين والتطورات في قطاع التأمين لأغراض تحديث التشريعات المنظمة لقطاع التأمين.

في ضوء تنامي حجم سوق الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة، قام عدد من السلطات الإشرافية المعنية بالرقابة على التأمين بإصدار التشريعات المنظمة للتأمين التكافلي بما يساعد على توسيع مظلة الخدمات التأمينية لتشمل شرائح من السكان لطالما بقيت محرومة من الحصول على الخدمات التأمينية نتيجة لمحدودية خدمات التأمين المتوافقة مع الشريعة في عدد من الدول العربية.

من جانب آخر، قام عدد من السلطات الإشرافية بإصدار التعليمات اللازمة بشأن تفعيل إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأصدر نظام عمل صندوق طوارئ التأمين.

بهدف تنظيم عمليات المنافسة والاندماج في السوق، أقرت بعض الدول العربية مثل **مصر**، قانون التأمين الموحد الذي تم مناقشته من قبل البرلمان المصري، وأصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية، قراراً بشأن ضوابط المساهمة في رأس مال شركات التأمين تقضي بعدم السماح للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين يمتلكون حصة مسيطرة في إحدى شركات التأمين بالمساهمة بشكل مباشر أو غير مباشر إلا في شركة تأمين واحدة أخرى تراول ذات النشاط وبنسبة تقل عن 25 في المائة من أسهم تلك الشركة أو حقوق التصويت بها، فيما يجوز زيادة نسبة المساهمة إذا اقترن طلب التملك بتقديم خطة ملزمة لاندماج شركتي التأمين، على أن يتم تنفيذ عملية الاندماج خلال سنة بحد أقصى من تاريخ تقديم الطلب ووفقاً للشروط التي يقرها مجلس إدارة الهيئة في هذا الشأن.

كذلك تحرص السلطات الإشرافية المسؤولة عن قطاع التأمين في عدد من الدول العربية ومن بينها **الأردن** و**عُمان** على تكثيف وتيرة الرقابة الميدانية على قطاع التأمين، مما يترتب عليه التعرف بشكل أقرب على وضع القطاع والتحديات التي يواجهها إضافة إلى المخالفات التي يرتكبها القطاع، واتخاذ الإجراءات القانونية بحق الشركات المخالفة. كما تم تطوير آليات ونظم إدارة المخاطر في القطاع متمثلة في تطوير طريقة احتساب مخصص الأخطار السارية وهامش الملاءة المالية بناءً على رأس المال المبني على المخاطر (RBC) [Risk-Based Capital]. إضافة إلى إعداد نماذج لتقارير المدققين الداخليين ومسؤولي الالتزام بشركات التأمين.

الجهود المبذولة لتطوير الأطر التشريعية والرقابية والمؤسسية المنظمة لعمل قطاع التأمين في الدول العربية

تعمل الجهات التشريعية والرقابية على تعزيز وتطوير وتطبيق الأطر الرقابية على قطاع التأمين بما يكفل قدرته على الوفاء بالالتزامات وتعزيز الملاءة المالية، إضافة إلى استكمال وضع الأطر التشريعية المنظمة لقطاع التأمين وتحديثها وفق أفضل الممارسات الدولية، ومواصلة عمليات الرقابة المكتبية والرقابة الميدانية على شركات التأمين للتأكد من السلامة المالية لهذه الشركات وقدرتها على احتواء المخاطر.

عملت الهيئات الإشرافية المعنية بالرقابة على التأمين في الدول العربية على إصدار عدد من القوانين واللوائح الجديدة المنظمة لقطاع التأمين بما يساهم في تعزيز نمو قطاع التأمين واستدامته وتحقيق استقراره وتعزيز ثقة الجمهور بالخدمات التأمينية، وزيادة مستويات الامتثال لمبادئ التأمين الأساسية الصادرة عن الجمعية الدولية لمشرفي التأمين.

كما تعمل السلطات الإشرافية على المراجعة الدورية للوائح والتعليمات الصادرة عن الجمعية الدولية لمشرفي التأمين بهدف تعزيز نهج الأعمال التأمينية المستندة إلى المخاطر، إلى جانب تطوير الجانب التقني المتعلق بتطوير العمليات التأمينية. كما تم وضع عدد من اللوائح بشأن تنظيم الحوكمة وإدارة المخاطر في شركات التأمين وتنظيم سلوكيات سوق التأمين، ومبادئ العناية الواجبة لعملاء شركات التأمين. إضافة إلى إصدار القواعد المنظمة لعمل وإصدار عدد من الصيغ الموحدة لوئائق التأمين.

التطبيق السليم للضوابط الرقابية والتشريعية إلى تعزيز ثقة المتعاملين بالسوق ويجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

يُشار إلى أن الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية عاملاً رئيساً لنمو قطاع التأمين في الدول العربية، في ظل خصوصية قطاع التأمين فيما يتعلق بإعداد التقارير المالية نظراً للتعقيد الذي يتصف به القطاع من حيث طبيعة أنشطة القطاع طويلة المدى وخصوصية طريقة احتساب وتحديد العائد بخلاف أي نشاط آخر مما يؤدي إلى اختلاف القوائم المالية لشركة التأمين عن القوائم المالية الأخرى.

في هذا الإطار، أولى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) اهتماماً كبيراً بموضوع محاسبة شركات التأمين، من خلال اعتماد معيار جديد يوضح المحددات الأساسية التي يجب اتباعها من قبل شركات التأمين فيما يتعلق بالمعالجات المحاسبية المختلفة الخاصة بالعقود التأمينية. بدء المجلس بالشروع في العمل على صياغة المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 17) في عام 2017، ليحل محل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية الخاص بالمحاسبة في مجال عقود التأمين (IFRS 9). سيدخل المعيار الجديد (IFRS 17) حيز التنفيذ في عام 2023، وبذلك يُمكن لشركات التأمين تنفيذ المعيارين 9 و17 في نفس الوقت. يُمكن المعيار الجديد (IFRS 17) شركات التأمين من العمل على تقييم الالتزامات بصورة دقيقة من خلال الميزانية العامة لشركات التأمين ومن ثم اعتمادها لأفضل التقديرات التي تجعل هذه الالتزامات تتوافق مع الأصول التي تم قياسها بالقيمة العادلة والتي تعكسها القيمة السوقية لهذه الشركات.

في هذا الصدد، شرع عدد من الدول العربية بمواكبة المعايير الدولية لا سيما فيما يتعلق بالمعيار الدولي الجديد للتقارير المالية (IFRS 17)، حيث تم بدء العمل على التحضير لتطبيق المعيار الجديد في بعض الدول العربية من خلال أربعة مراحل للتأكد من التطبيق السليم للمعيار في عام 2023 بما يشمل:

- المرحلة الأولى: تحليل الثغرات.
- المرحلة الثانية: تقييم الأثر المالي.
- المرحلة الثالثة: خطة التطبيق.
- المرحلة الرابعة: التطبيق.

من جانب آخر، تعمل عدة جهات تشريعية ورقابية في الدول العربية الأخرى على تطبيق برنامج التقييم الخاص بأعضاء الإتحاد الدولي لمراقبي التأمين الذي يهدف إلى تقييم مستوى تفعيل المبادئ الأساسية للتأمين في تشريعات الدول الأعضاء في هذه الجمعية. كما تعمل جهات تشريعية أخرى على تطبيق

في إطار تحوط الجهات الإشرافية المسؤولة عن التأمين في الدول العربية للمخاطر الناتجة عن تطبيق المعايير المحاسبية والمحلية والدولية، يُشار كذلك إلى قيام الهيئة العامة للرقابة المالية في مصر بإلزام كافة شركات التأمين الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة بتكوين احتياطي لمواجهة مخاطر آثار تطبيق معيار المحاسبة المصري الجديد الخاص بالأدوات المالية (المعيار رقم 47)، بما يعادل نسبة واحد في المائة من إجمالي الأصول وذلك من صافي أرباح العام المالي المنتهي في 30 يونيو من عام 2020، بعد خصم الضريبة، بحيث يتم إدراجه ضمن حقوق المساهمين، ولا يتم التصرف فيه إلا بعد موافقة الهيئة. كما تم في المغرب، العمل على تعديل الإطار المرجعي للملاءة المالية من خلال وضع مشروع تفعيل الإطار الاحترازي للملاءة القائمة على المخاطر. في ذات السياق، تم استكمال الإطار التنظيمي المتعلق بمخاطر البناء التي تخص التأمينات الإجبارية "مخاطر الورش" و"المسؤولية المدنية العشرية".

كما اتجه عدد من الجهات الإشرافية مؤخراً إلى التركيز على إصدار القواعد المنظمة لتقديم خدمات التأمين إلكترونياً، حيث أصدر البنك المركزي السعودي القواعد المنظمة لوساطة التأمين الإلكترونية. وقامت الهيئة العامة لسوق المال العُمانية بإعداد دراسة تفصيلية حول التحول الإلكتروني لدى شركات التأمين وتفعيل الخدمات الإلكترونية عبر مواقعها في الشبكة العنكبوتية، وتطبيقات الهواتف الذكية ووسائل التواصل الاجتماعي. ومن بين تلك البرامج والأنظمة تم تدشين نظام التدقيق الإلكتروني الخاص بأعمال الفحص الميداني على شركات التأمين وشركات سمسرة التأمين.

الالتزام بالمعايير الدولية المحاسبية لقطاع التأمين في الدول العربية:

يأتي الإتحاد الدولي لهيئات الإشراف على التأمين (International Association of Insurance Supervisors (IAIS) على رأس المؤسسات الدولية المعنية بتطوير قطاع التأمين العالمي، ويكثف الإتحاد جهوده لدعم تبني دول العالم للمعايير الدولية. في هذا الإطار، تعتبر معايير نظم الإشراف والرقابة على قطاع التأمين والبالغ عددها (28) معياراً من أهم المعايير المنظمة لقطاع التأمين للدول الأعضاء بالإتحاد.

تنتهج الدول العربية ممارسات الحوكمة السليمة بما ينسجم مع أفضل المعايير العالمية ومنها مبادئ الجمعية الدولية لهيئات الإشراف على التأمين (IAIS)، بما يساعد على تمكين قطاع التأمين من تحقيق معدلات نمو جيدة. كما يؤدي

المتصلة بطبيعة خدمات التأمين المقدمة، واختلاف طبيعية المستثمر في كل دولة، بيد أنها تشتمل في المجمل على مجموعة التحديات التالية:

- ضعف الوعي التأميني في المجتمعات العربية لاسيما التأمين على الحياة وانخفاض الثقة في قطاع التأمين من قبل المتعاملين في بعض الدول العربية، ما ينتج عنه انخفاض معدل انتشار التأمين وانخفاض حصة الفرد من أقساط التأمين في الكثير من الدول العربية.
- انخفاض هامش الملاءة لبعض شركات التأمين الذي قد يعود في بعض الأحيان إلى رأس مال الشركات المنخفض، بما يؤثر على قدرة هذه الشركات على الوفاء بالتزاماتها ومواكبة التطورات في السوق التأميني ويؤدي إلى انخفاض معدل الاحتفاظ بالعملاء في قطاعات التأمين المتخصصة (على سبيل المثال: تأمين عمليات شركات الطاقة والطيران).
- وجود عدد كبير من شركات التأمين مقارنة بحجم السوق المحلي وتبعثر المحافظ التأمينية وتركز المحافظ التأمينية في نشاط التأمين على المركبات.
- يؤثر وجود الملكية العائلية لعدد من شركات التأمين سلباً على مستويات التزام هذه الشركات بتطبيق الحوكمة المؤسسية.
- ضعف مستوى أداء بعض مقدمي الخدمات التأمينية المساندة، وانخفاض نسبة الاكتتابات من خلال مقدمي الخدمات التأمينية المساندة (وكيل تأمين، وسيط تأمين، التأمين المصري) مقارنة بالدول الأخرى.
- نقص أعداد الكفاءات الفنية المحلية المتخصصة في العلوم الاكتوارية ونقص أعداد الأشخاص الحاصلين على الشهادات المهنية المتخصصة في التأمين على كفاءة العاملين في القطاع ومدى مهنتهم.
- تواجه الدول العربية تحديات ناتجة عن انتشار تأثيرات جائحة كوفيد-19 على الأنشطة التشغيلية لشركات التأمين ومن أبرزها خطر التسعير لتغطية خدمات التأمين الطبي، حيث لا يوجد لدى شركات التأمين بيانات تاريخية تساعد على احتساب القسط بشكل صحيح.
- تحديات تتمثل في الخسائر التي يعاني منها القطاع في التأمين اللازم للمركبات بسبب انخفاض قيمة القسط التأميني وصعوبة تعديله من خلال تغيير التعليمات التي حددت هذه الاقساط بسبب

"المبادئ الأساسية للتأمين" التي وضعها الإتحاد في المجال الرقابي، والتأكد من تمتع الأشخاص الذين يشغلون مناصب أساسية في هيئات التأمين بمعايير الملاءمة والتناسب في تعيين مجالس الإدارة والمدراء العاميين واعتماد هوامش ملاءة تتناسب مع الممارسات العالمية، وعكس تلك المبادئ والمعايير ضمن الأطر القانونية المنظمة لأعمال شركات التأمين. كما تقوم الجهات الرقابية بمتابعة التزام شركات التأمين بالأطر القانونية الصادرة عنها من خلال الرقابة المكتتبية والميدانية المطبقة على قطاع التأمين.

لضمان التزام شركات التأمين بالمعايير الدولية للتأمين، اتجهت الجهات الإشرافية في بعض الدول العربية إلى التعاون مع شركات قطاع التأمين والخبراء الاكتواريين والمراجعين الخارجيين لتشكيل مجموعات عمل للتأكد من التطبيق السليم للمعايير الدولية، كما يتبنى بعضها إطاراً إشرافياً مبني على المخاطر يتم من خلاله التأكد من أن الشركات ضمن القطاع تطبق كافة اللوائح والأنظمة ذات العلاقة، علاوة على تطبيق المعايير الدولية ذات الصلة. من جانب آخر، ينصب جانب من جهود السلطات الإشرافية في الدول العربية على ضمان التزام شركات ووسطاء التأمين بالقوانين والتشريعات الخاصة بجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

التحديات والمخاطر التي تواجه قطاع التأمين في الدول العربية:

تتركز أبرز التحديات الرئيسية التي تواجه قطاع التأمين في الدول العربية في محورين أساسيين يتمثلان في تعزيز معدل الالتزام بتطبيق ممارسات الحوكمة السليمة بشكل متكامل بما ينسجم مع أفضل المعايير العالمية، حيث يساعد تطبيق ممارسات الحوكمة في تمكين قطاع التأمين في الدول العربية من تحقيق قدراته الكبيرة للنمو، إلى جانب تعزيز ثقة المتعاملين بالسوق، وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

من جهة أخرى، يؤثر انخفاض مستوى التركيز على إدارة المخاطر سلباً على استمرار واستقرار نمو القطاع، حيث يتعين التركيز على رفع مستوى الوعي بأهمية إدارة المخاطر من خلال تطبيق أحدث الممارسات الخاصة بإدارة المخاطر وتفعيلها وتطويرها على مختلف المستويات المتعلقة بقطاع التأمين، بالشكل الذي يساهم في خفض مستوى المخاطر، ويساعد على دعم قدرة شركات القطاع على مواجهة المخاطر.

تتباين باقي التحديات والمخاطر التي تواجه قطاع التأمين في الدول العربية، ذلك بحسب العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على القطاع في كل دولة عربية، وخصوصية التحديات

الظروف الاقتصادية التي تمر بها الدول العربية الجائحة، إضافة إلى اعتبارات المنافسة العكسية وسياسة حرق الأسعار.

- الحاجة الماسة إلى ضرورة وضع الاستراتيجيات وأنظمة التشغيل اللازمة لمواكبة التحديات المرتبطة بالتطورات التقنية التي يشهدها قطاع التأمين بما يعرف بتقنيات التأمين وتوجه عملاء شركات التأمين لعمليات التحول الإلكتروني وما يتبع ذلك من ظهور مخاطر جديدة مرتبطة بعمليات الشركات يجب أن تواكبها الخدمات التأمينية.

- محدودية دور قطاع التأمين في زيادة مستويات الشمول المالي نتيجة عدم قدرة شركات التأمين على استحداث خدمات تأمينية جديدة تواكب الاحتياجات المختلفة للجمهور، وعدم استحداث خدمات تأمينية تستهدف المنشآت الصغيرة (Micro-Insurance) في عدد كبير من الدول العربية بما يساهم في تعزيز الشمول المالي.

علاوة على ما سبق، تواجه قطاعات التأمين في بعض الدول العربية تحديات إضافية نتيجة الظروف التي تشهدها هذه الاقتصادات ومن بينها على سبيل المثال لبنان، حيث يؤثر انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية وبالأخص الدولار الأمريكي وضعف قدرة الشركات التي استمرت بتحصيل وثائق التأمين بالعملة المحلية على سعر الصرف الرسمي المنخفض على تأمين التغطية المناسبة للمؤمنين. كما تمثل أحد أبرز التحديات الراهنة في التغطية التأمينية للأضرار الناتجة عن الانفجار في مرفأ بيروت.

من جهة أخرى يؤثر التخفيض الائتماني للديون السيادية الناتج عن الأوضاع المالية والاقتصادية الراهنة التي يمر بها لبنان وقرار الحكومة اللبنانية بالتوقف عن تسديد مستحققاتها عن الديون السيادية بالعملات الأجنبية وتأثيره على الأصول المالية والنقدية المملوكة من شركات التأمين. إضافة إلى القيود الموضوعية على الحسابات المصرفية وعدم القدرة على التحويل إلى الخارج وبالأخص لمعيدي التأمين إلا عبر الحصول على الدولار من السوق الموازية والذي يبلغ سعر صرفه أضعاف الأسعار المحددة من قبل الجهات الرسمية على أنشطة قطاع التأمين ويسبب خسائر كبيرة للشركات.

الرؤى الاستشرافية المتعلقة بتطوير قطاع التأمين في الدول العربية: الانعكاسات على صعيد السياسات

تطرق هذا العدد من موجز السياسات إلى واقع وآفاق قطاع التأمين العربي مشيراً إلى الجهود التي تقوم بها السلطات الإشرافية المسؤولة عن التنظيم والرقابة على القطاع لدعم أنشطته من خلال تبني القوانين واللوائح التنظيمية والقيام بعمليات الرقابة الكفيلة بالتطوير المستمر للقطاع واحتواء المخاطر المرتبطة بأنشطته وعملياته. كما تسعى في هذا السياق، إلى مواكبة مجموعة من المستجدات والتطورات ولعل من أهمها ما يتعلق بالحاجة إلى الامتثال إلى المعايير الدولية المنظمة للقطاع، واللاحق بركب التطور التقني في تقديم الخدمات التأمينية، وتوسيع فرص النفاذ إلى الخدمات التأمينية المختلفة والمتنوعة بما يتلاءم مع احتياجات مختلف شرائح المجتمع بهدف تعزيز مستويات الشمول المالي. علاوة على مواصلة مساعيها لإصدار تشريعات منظمة للقطاع تتيح إصدار تغطيات تأمينية بأسعار منافسة وابتكار منتجات جديدة تتناسب مع الاحتياجات المتنوعة للسكان وزيادة مستويات كفاءتها.

من واقع ما سبق ذكره واستشراً للرؤى المستقبلية لتطوير القطاع، فيما يلي بعض التوصيات على صعيد السياسات التي تستهدف مواصلة تطوير قطاع التأمين العربي، وتمكينه من الاستفادة من الفرص القائمة لتوسيع نطاق التغطية التأمينية للأفراد والشركات، وبالتالي زيادة عمق قطاع التأمين العربي بما يدعم النمو والتنمية الاقتصادية في الدول العربية:

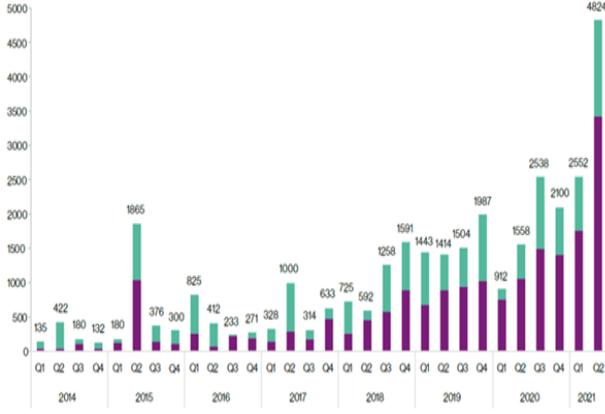
أهمية تبني استراتيجيات وطنية لتطوير قطاع التأمين

من الضروري عمل السلطات الإشرافية في الدول العربية على تبني استراتيجيات وطنية لتطوير قطاع التأمين العربي تتضمن كافة الجوانب التي من شأنها تمكين شركات القطاع من مواجهة التحديات التي تواجهه، وتوفير البيئة القانونية والرقابية والمؤسسية الضرورية لتوسيع نطاق شمولية أنشطة قطاع التأمين، وزيادة مستويات كفاءة وتغطية هذه الخدمات لشرائح أوسع من السكان.

فعلى سبيل المثال، يتم العمل في **السعودية** على تبني استراتيجية وطنية لقطاع التأمين تركز على دعم القطاع ورفع مستوى قدرة شركات التأمين على الاحتفاظ بالعملاء، وتطوير البنية التحتية، وتوفير الموارد البشرية المؤهلة، إضافة إلى تطوير أنواع جديدة من خدمات التأمين، بما يؤدي إلى تحسين ترتيب المملكة عالمياً، ومن ضمنها، تأمين حماية الادخار، إضافة إلى تعزيز مستوى أنشطة التأمين على الأعمال الهندسية والتأمين ضد الحرائق للمنازل والمباني والتأمين ضد الكوارث الطبيعية.

المعلومات ورفع مستوى الأمن السيبراني لدى الشركات العاملة في قطاع التأمين، ومتابعة تصحيح جوانب القصور في هذا الجانب ورفع جودة الخدمات التأمينية المقدمة من قبل الشركات العاملة في قطاع التأمين.

شكل رقم (9)
الاستثمارات في مجال تقنيات التأمين على مستوى العالم
(مليون دولار) (2014-2021)



Source: GBINSIGHTS, (2021). "Insurance Tech Q2 2021", July.

كما تعمل الجهة الإشرافية والرقابية على قطاع التأمين في **فلسطين** على تعزيز استخدام التقنيات المالية في قطاع التأمين وتوفير البيئة الممكنة لها. وتستهدف **قطر** بالإضافة إلى تطوير الأطر التنظيمية والرقابية لمواكبة تقنيات التأمين ومتطلبات الامتثال، والاستفادة من تلك التطورات التقنية في مراقبة امتثال شركات التأمين للمتطلبات الرقابية المفروضة على قطاع التأمين. كما تسعى إلى الاستفادة من فرص التطور التقني في سرعة وسهولة توصيل الخدمات إلى عملاء قطاع التأمين بالإضافة إلى زيادة مستويات تنوع خدمات التأمين. كما تعول السلطة الإشرافية في **مصر** على الوسائل الإلكترونية لزيادة مستويات الترويج للمنتجات التأمينية لا سيما النمطية منها. إلى جانب الاستفادة من التقنيات المالية والذكاء الاصطناعي والميكنة لدعم نشاط التأمين في ضوء الحاجة الملحة لأنشطة القطاع إلى مساندة التطورات التقنية.

من جهة أخرى، يتم في **المغرب** تطوير منصة للتبادل الرقمي تجمع الهيئة المسؤولة عن الرقابة على التأمين مع شركات التأمين وإعادة التأمين بما يُمكن من توحيد إعداد القوائم

كذلك تقوم الهيئة العامة لسوق المال في **عمان** بوضع استراتيجيتها العامة المتوائمة مع توجهات "رؤية عمان 2040"، التي تنبثق منها الرؤى المستقبلية الخاصة بقطاع التأمين وتتضمن عدد من الأهداف الخاصة بالتقييم وإدارة المخاطر لشركات التأمين والتي تشمل كل ما يتعلق بالملاءة المالية ووضع التعديلات القانونية والتشريعية الخاصة بتنظيم القطاع، وتحسين جودة آليات التسعير والأسس الخاصة بها، ووضع الحد الأدنى للتقارير الاكتوارية الخاصة بتأمينات الحياة، ورفع مستوى نسب الاحتفاظ بالعملاء. كما تم وضع الأهداف الخاصة بتنظيم مؤسسات التأمين وتشمل الآلية الخاصة بتمكين القوى العاملة الوطنية لشغل الإدارات الوسطى والعليا في شركات التأمين.

الاستفادة من الفرص التي يتيحها التحول الرقمي لتطوير قطاع التأمين

تستحوذ الابتكارات التأمينية التي يتم تطويرها بالاستفادة من التطور التقني والتي تستهدف زيادة مستويات كفاءة أعمال شركات التأمين وتحقيق وفورات ناتجة عن أتمتة أنشطة القطاع أو ما يُعرف "بتقنيات التأمين" (Insutech) باهتمام عالمي واسع في إطار تنامي أنشطة التقنيات المالية. فعلى سبيل المثال، تشير التقديرات الدولية إلى أن استخدام تقنيات البلوكتشين في إدارة العمليات التأمينية من شأنه تحقيق وفورات تتراوح قيمتها ما بين 40 و50 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2022 وما بعده من خلال تقليل تكلفة إدارة المطالبات التأمينية⁸. بناءً عليه، شهدت الاستثمارات في مجال تقنيات التأمين ارتفاعاً ملحوظاً في الآونة الأخيرة على مستوى العالم لتسجل نحو 7.4 مليار دولار خلال النصف الأول من عام 2021 وهو ما يزيد بنحو 300 مليون دولار مقارنة بالمستوى المسجل في عام 2020 بأكمله⁹.

تقوم الجهود الحالية في الدول العربية على تطوير الأطر اللازمة لاستخدام التقنيات الحديثة في توفير الخدمات التأمينية لعملاء قطاع التأمين بالكفاءة والكلفة المطلوبتين. في نفس السياق، وبهدف مواكبة التطورات التقنية، تتطلع عدة جهات إشرافية ورقابية في الدول العربية على غرار الهيئة العامة لسوق المال في **عمان** إلى رفع مستويات استخدام الأدوات والتقنيات المالية الحديثة في مجال التأمين، وتواصل مساعيها الرامية نحو تعزيز تشجيع الابتكار والتنوع في المنتجات المقدمة من قبل شركات التأمين، والقيام بالتدقيق على أنظمة تقنية

⁹ GBINSIGHTS, (2021). "Insurance Tech Q2 2021", July.

⁸ BIS search, "Blockchain Technology in Financial Services Market - Analysis and Forecast: 2017 to 2026 (Focus on Opportunity and Use Case Analysis)."

مع قيام هيئة سوق رأس المال الفلسطينية بمنح تحفيزات من أجل نمو هذا النشاط والوصول به إلى فئات مجتمعية بسيطة. في هذا الإطار، تم كذلك في **مصر**، إصدار أول صيغة تشريعية للتأمين متناهي الصغر، اهتمت بوضع ضوابط مباشرة الشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية المرخص لها من أجل توزيع وثائق التأمين متناهي الصغر.

كما تعمل السلطات الإشرافية في **المغرب** على تفعيل الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي بهدف تطوير التأمين الشامل وتحسين الوصول إلى الخدمات المالية. في هذا الإطار، تعد هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي مشروع مراجعة مدونة التأمينات وذلك لتطوير الإطار المرجعي لتوزيع منتجات التأمين وتعزيز قواعد الشفافية والممارسة السليمة وإحداث إطار للتسويق الإلكتروني لمنتجات التأمين وضمان حماية متناسبة وكافية للمستهلكين ذوي الدخل المنخفض.

تطوير سوق التأمين التكافلي في الدول العربية

هناك جانب مهم من الطلب على الخدمات التأمينية غير مُغطى في عدد من الدول العربية نظراً لمحدودية خدمات التأمين المتوافقة مع الشريعة (التأمين التكافلي). فعلى سبيل المثال، تشير تقديرات المؤسسات الدولية إلى أن 90 في المائة من مؤسسات الأعمال في السعودية تفضل الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة. وتبلغ النسبة في المغرب والأردن 54 في المائة و 45 في المائة على التوالي، فيما تتراوح النسبة في الدول العربية الأخرى ما بين 20 و 35 في المائة⁽¹⁰⁾.

لا تزال خدمات التأمين التكافلي محدودةً كذلك على مستوى العالم، حيث يبلغ حجم أصول التأمين التكافلي نحو 23 مليار دولار بحسب تقديرات مجلس الخدمات المالية الإسلامية بما يمثل نحو 0.9 في المائة فقط من إجمالي قيمة الأصول المالية المتوافقة مع الشريعة البالغة قيمتها في عام 2020 نحو 2.7 تريليون دولار⁽¹¹⁾.

الإحصائية من طرف هذه الشركات والرفع من سرعة معالجتها من قبل السلطة الإشرافية. كذلك يتم العمل في **عمان**، على تسهيل عمليات تقديم الخدمات التأمينية من خلال وضع استراتيجيات التحول الرقمي التي تختصر الكثير من الجهد والوقت، والعمل على تنويع واستحداث المنتجات التأمينية المختلفة وزيادة مساهمتها وكفاءتها.

توسيع نطاق مظلة أنظمة التأمين الصحي

تعتبر خدمات التأمين الصحي من أهم أوعية المنتجات التأمينية محل الاهتمام من قبل السلطات الإشرافية نظراً لدورها الكبير في دعم أهداف التنمية المستدامة والارتقاء بمستوى معيشة المواطنين. بناءً عليه، يستهدف عدد من الدول العربية ويأتي على رأسها **مصر والمغرب** توسيع نطاق التأمين الصحي ليشمل نطاق أوسع من المستفيدين. من جانب آخر، تستهدف **عمان** العمل على تطبيق نظام التأمين الصحي الإلزامي في السلطنة وإصدار الأنظمة الخاصة به وإنشاء منصبه الشاملة، ورفع مستوى التوعية بهذا الصدد. كما تهدف إلى وضع مؤشر عام لأسعار الخدمات العلاجية في القطاع الصحي الخاص. كما تستهدف بعض الدول العربية مثل **مصر** تحفيز نشاط التأمين الطبي من خلال استهداف إنشاء كيانات متخصصة فقط في نشاط التأمين الطبي بمتطلبات لرأس المال أقل من تلك المفروضة على الشركات التي تزاو أكثر من نشاط تأميني. ستساهم كافة هذه الجهود في تطوير أعمال شركات التأمين العربية وزيادة مستويات كفاءتها في تقديم خدمات التأمينية المتخصصة.

تشجيع خدمات التأمين متناهي الصغر

كما سبق الإشارة، يعتبر الوصول بالخدمات التأمينية للشرائح منخفضة الدخل من السكان في الدول العربية أحد أهم التحديات التي تواجه قطاع التأمين العربي وتحول دون زيادة مستويات الشمول المالي في الدول العربية. عليه، تركز السلطات الإشرافية في الدول العربية في المرحلة المقبلة على تشجيع خدمات التأمين متناهي الصغر في الدول العربية.

ففي **فلسطين**، يتم التركيز على تحقيق أهداف الشمول المالي من خلال وضع إطار تشريعي للتأمين متناهي الصغر، والسماح بتأسيس شركات متخصصة في مجال التأمين متناهي الصغر بمتطلبات قانونية أكثر بساطة عند التأسيس، ومزاولة النشاط

¹¹ IFSB, (2021). "Islamic Financial Services Industry Stability Report 2021".

¹⁰ IFC, (2014). "Survey on Islamic Finance and SMEs". The International Finance Corporation, Washington D.C.

الحرائق للمنازل والمباني والتأمين ضد الكوارث الطبيعية. علاوة على التأمين على الحياة والتأمين الطبي، خاصة في أعقاب جائحة كوفيد-19.

ففي الأردن، يواصل البنك المركزي تعزيز جهوده الرامية نحو رفع الوعي التأميني بين شرائح المجتمع المختلفة، حيث عملت السلطة الإشرافية المسؤولة عن قطاع التأمين خلال السنوات السابقة على إصدار عدة منشورات تستهدف زيادة مستويات التوعية التأمينية من خلال الوسائل المختلفة (رسائل نصية قصيرة SMS)، التوعية التأمينية الإذاعية، التوعية من خلال استخدام وسائل التواصل الإلكتروني (Facebook, Egov, website, MIT application). من جهة أخرى، تقوم الجهة المختصة بالإجابة على استفسارات جمهور المواطنين حول أي جانب من جوانب النشاط التأميني وتوفير وسائل لحل نزاعات التأمين ودياً من خلال مديرية مختصة في إدارة التأمين لضمان إيصال التعويض المناسب إلى مستحقيه بسرعة وكفاءة ومهنية عالية، إلى جانب حل نزاعات التأمين لتمكين المؤمن لهم والمستفيدين من التأمين من حل نزاعاتهم مع شركات التأمين بعد استنفادهم للطرق الودية، علاوة على إصدار تعليمات لضمان النظر في الشكاوى بموضوعية وحيادية عالية مراعية بذلك التشريعات والقوانين والأنظمة ذات العلاقة وذلك بما يكفل حقوق جميع أطراف النزاع التأميني.

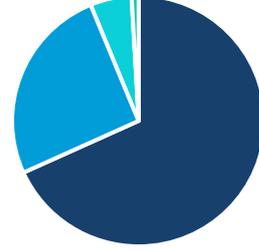
من جهة أخرى، يتم العمل على إعداد الدراسات والبحوث، وتعزيز المنافسة الإيجابية بين مؤسسات القطاع من خلال نشر البيانات والإحصاءات المختلفة عن واقع شركات التأمين والقطاع والتي من أهمها تقرير نتائج أعمال قطاع التأمين، ومؤشر الشكاوى لتأمين المركبات، إضافة لإحصاءات مفصلة عن التأمين الطبي الخاص، وإحصاءات حول التأمين على الحياة بدورية سنوية، فيما يتم كذلك إصدار نشرة إحصائية شهرية للمؤشرات الأساسية حول أداء قطاع التأمين.

كما تواصل هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي في المغرب تفعيل استراتيجيتها للتوعية والتثقيف المالي من خلال إطلاق حملات توعوية وتنظيم ورش عمل لرفع الوعي بأهمية الخدمات التأمينية التي تسعى الهيئة إلى اتساع نطاق شموليتها لعدد أكبر من المواطنين.

الاستفادة من فرص تعزيز التعاون الإقليمي لتطوير قطاع التأمين العربي

يوفر التكامل العربي مجالاً أرحب لتعزيز نشاط التأمين في الدول العربية على اختلاف أنشطته بالاستفادة من وفورات السوق التي يتيحها سوق قوامها 421 مليون نسمة. بناءً عليه، تسعى

شكل رقم (10)
الأهمية النسبية للخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة على مستوى العالم (%) (2020)



- الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة
- إصدارات الصكوك
- صناديق الاستثمار المتوافقة مع الشريعة
- التأمين التكافلي

Source: IFSB, (2021). "Islamic Financial Services Industry Stability Report 2021".

نظراً لخصوصية الأسواق التأمينية في الدول العربية وأهمية تطوير منتجات التأمين التكافلي لخدمة شرائح أوسع من المستفيدين، تسعى السلطات الإشرافية في بعض الدول العربية إلى تطوير مثل هذه الأسواق. ففي مصر، يجري العمل على تطوير الإطار التشريعي للتأمين التكافلي. فيما تم في المغرب، وضع الإطار القانوني لمزاولة التأمين التكافلي تمهيداً لإدخاله حيز التنفيذ بما يُمكن من تنويع عرض المنتجات والخدمات واستقطاب فئة غير مشمولة تأمينياً إلى حد الآن.

الالتزام بالمعايير الدولية لقطاع التأمين

من المهم تركيز الجهود المستقبلية للجهات التشريعية والإشرافية في الدول العربية على الارتقاء بمستوى صناعة التأمين من خلال انتهاز أحدث الممارسات العالمية، ذلك من خلال تطبيق أحدث المعايير المحاسبية ذات الصلة الصادرة عن المؤسسات الدولية. إضافة إلى التركيز على إدارة المخاطر والأبعاد المتعلقة بها من خلال إدارة المخاطر المؤسسية (Enterprise Risk Management-ERM) التي تمثل أحد الأدوات التي تحدد من المخاطر المصاحبة للكثير من التحديات التي تواجهها شركات التأمين بشكل عام وبالتالي تنظم عملية دعم عملية صنع القرار بشكل كبير للقائمين على قطاع التأمين.

تعزيز الجهود الرامية إلى رفع الوعي التأميني

تتضمن الرؤى المستقبلية للسلطات الإشرافية المسؤولة عن قطاع التأمين في الدول العربية العمل على توفير طلب كاف للمنتجات التأمينية عن طريق رفع مستوى الوعي والثقافة التأمينية سواءً فيما يتعلق بالتأمين على المشاريع والتأمين ضد

المصادر باللغة الإنجليزية

- BIS search, "Blockchain Technology in Financial Services Market - Analysis and Forecast: 2017 to 2026 (Focus on Opportunity and Use Case Analysis)."
- FSB, (2020). "Global Monitoring Report on Non-Bank Financial Intermediation", Dec.
- IFC, (2014). "Survey on Islamic Finance and SMEs". The International Finance Corporation, Washington D.C.
- IFSB, (2021). "Islamic Financial Services Industry Stability Report 2021".
- Swiss Re Institute (SIGMA), (2021). "World insurance: the recovery gains pace", No 3 /2021.
- GB INSIGHTS, (2021). "Insurance Tech Q2 2021", July.

للاطلاع على الإصدارات الأخرى من هذه السلسلة يرجى زيارة الموقع الإلكتروني لصندوق النقد العربي من خلال الرابط التالي:
www.amf.org.ae

صدر من هذه السلسلة الأعداد التالية:

- العدد الأول: النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية من خلال زيادة فرص نفاذها إلى التمويل (مارس 2019).
- العدد الثاني: رقمنة المالية العامة (أبريل 2019).
- العدد الثالث: العنالة الضريبية (مايو 2019).
- العدد الرابع: أمن الفضاء السيبراني (يونيو 2019).
- العدد الخامس: المدن الذكية في الدول العربية: دروس مستوحاة من التجارب العالمية (يوليو 2019).
- العدد السادس: استقلالية البنوك المركزية (سبتمبر 2019).
- العدد السابع: الاندماج في سلاسل القيمة العالمية (أكتوبر 2019).
- العدد الثامن: الاستثمار المؤثر (نوفمبر 2019).
- العدد التاسع: العبء الضريبي (ديسمبر 2019).
- العدد العاشر: الشراكة بين القطاع الخاص والعام في الدول العربية (يناير 2020).
- العدد الحادي عشر: واقع وآفاق إصدار العملات الرقمية في الدول العربية (فبراير 2020).

السلطات الإشرافية في بعض الدول العربية إلى الاستفادة من المكاسب التي تتيحها زيادة مستويات التوسع في الأسواق التأمينية المجاورة. ففي لبنان، تتطلع الجهات الإشرافية والرقابية لتوفير منصة إقليمية للخدمات التأمينية تخدم منطقة المشرق العربي ولا سيما سورية الأردن والعراق، بالاستفادة من الكفاءات المتقدمة في قطاع التأمين المتوفرة في لبنان. إضافة إلى السعي لجذب شركات التأمين وإعادة التأمين العالمية ليكون مركزها الأساسي في منطقة الشرق الأوسط في لبنان بما يعزز من تطور سوق التأمين في المنطقة العربية.

تشجيع شركات التأمين على تقديم خدمات تأمينية مستدامة، وتغطية المخاطر المناخية، وتعزيز المسؤولية الاجتماعية

تعتبر شركات التأمين أحد الفاعلين الرئيسيين في مجال تعزيز نظم الاستدامة الاقتصادية والتحوط ضد المخاطر العالمية الناتجة عن تغير المناخ. في هذا الإطار، تسعى السلطات الإشرافية في بعض الدول العربية مثل المغرب إلى تعزيز دور شركات التأمين وإعادة التأمين في مجال الاستدامة الاقتصادية من خلال إعداد اتفاقيات مع الجهات المعنية من أجل تشجيع استثمار الشركات في الأصول الخضراء، وتلك التي تندرج في إطار التنمية المستدامة. إضافة إلى وضع جميع التدابير التي من شأنها توفير تغطية ومنتجات تأمينية ملائمة للمخاطر المناخية.

كما تواصل الجهات المعنية في مصر العمل على تحقيق المسؤولية الاجتماعية لقطاع التأمين المصري وأهداف التنمية المستدامة، حيث شكلت الهيئة العامة للرقابة المالية لجنة من أجل البت في توزيع فائض التأمين التكافلي غير الموزع، وقد أقرت اللجنة العديد من التبرعات من أجل تقديم الدعم المادي والعيني إلى العديد من الكيانات الصحية العامة التي تقدم خدمات الرعاية الطبية لكافة فئات المجتمع، فضلاً عن توفير الدعم المادي لجهات تعمل على توفير الرعاية لذوي الاحتياجات الخاصة ودعم التعليم.

المصادر باللغة العربية

- صندوق النقد العربي، (2021). "استبيان الرقابة على القطاع المالي غير المصرفي: الواقع والآفاق".
- معالي الدكتور عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي، (2021). "الكلمة الافتتاحية للاجتماع عالي المستوى حول حوكمة شركات التأمين ومكافحة الجرائم المالية"، صندوق النقد العربي، يوليو.

- العدد الثاني عشر: حزم التحفيز المتبناة في مواجهة تداعيات فيروس كورونا المستجد (أبريل 2020).
- العدد الثالث عشر: تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على قطاع الطيران وسياسات دعم التعافي في الدول العربية (مايو 2020).
- العدد الرابع عشر: مخاطر الدين العام في ظل أزمة فيروس كورونا المستجد (يونيو 2020)
- العدد الخامس عشر: تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على قطاع السياحة في الدول العربية وسياسات دعم التعافي (يوليو 2020).
- العدد السادس عشر: حيز السياسات المتاح لدعم التعافي الاقتصادي من جائحة فيروس كورونا المستجد في الدول العربية (سبتمبر 2020).
- العدد السابع عشر: الشمول المالي الرقمي (ديسمبر 2020).
- العدد الثامن عشر: دور الشمول المالي في تمكين المرأة (يناير 2021).
- العدد التاسع عشر: استخدام الاقتصاد السلوكي في دعم عملية صنع السياسات الاقتصادية: تجارب إقليمية ودولية (أبريل 2021).
- العدد العشرون: نحو عقد اجتماعي جديد في الدول العربية: دور المالية العامة (يونيو 2021).
- العدد الحادي والعشرون: تحديات وخيارات تمويل البنية التحتية في الدول العربية (أغسطس 2021).
- العدد الثاني والعشرون: "اقتصاديات جانب العرض، أثر لافر، ومبدأ "الضريبة تقتل الضريبة": مدخل للإصلاحات الضريبية بالدول العربية (سبتمبر 2021).
- العدد الثالث والعشرون: "واقع وآفاق القطاع المالي غير المصرفي في الدول العربية: قطاع التأمين" (أكتوبر 2021).